الحركة التعاونية في غمار تناقضات حادة

بدر عباس الموسوي

مما لا يخفى على المتتبعين للحركة التعاونية في العراق أن لهذه الحركة عمقها التاريخي الذي يمتد إلى سنة ١٩٢٨ إذ تم تأسيس أول جمعية ثم نمت حتى بلغ عدد الجمعيات التعاونية بعد سنة ١٩٩٢ (٤٠٠) جمعية تقريباً انتشرت في عموم المحافظات بما في ذلك الأقضية والنواحي وتنوعت أنماطها وأهدافها النوعية. وقارب عدد أعضاء الهيئات العامة لتلك الجمعيات ما يناهز المليوني عضو أو يزيد مقسمين على النشاط الاستهلاكي والانتاجي والخدمي والاسكاني والطبي، وهذا العدد لا يعني مطلقاً عدد المنتفعين من هذه الجمعيات، بل يعني عدد الأسر المنتمية لها ولو فرضنا أن عدد أفراد الأسرة الواحدة ثلاثة أشخاص فإن عدد المنتفعين سوف يقترب كثيراً من (٦) ملايين، وجميعهم من اصحاب الدخول المحدودة.

هذا من جانب ومن الجانب الآخر فإن الإمكانات المالية لبعض الجمعيات قد تعاظمت جداً، خاصة الجمعيات الاستهلاكية المركزية وبعض جمعيات التسويق الزراعي إذ بلغت مبيعات بعض منها (المليار) دينار من خلال الدوران السريع لرأسمالها مما يعكس بدقة رغبة الجماهير في التعامل مع هذه التنظيمات في عين الوقت ارتفاع المردودات المالية لها.

وعليه ومن أجل تنظيم النشاط المذكور فقد صدرت تشريعات قانونية متعددة الهدف منها تحديد المسارات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية للحركة التعاونية وتنظيماتها في القطر وآخر تلك التشريعات القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته المرقمة (٢٧) لسنة ١٩٩٤ و(٧) لسنة ١٩٩٩.

وعلى الرغم من بعض التحفظات المثارة على أصل القانون وتعديلاته فإنه بصورة عامة تضمن نصوصاً تنظيمية ومبادئ تعاونية تعد بالقياس إلى القوانين الصادرة قبل ذلك متقدمة بدليل التقارب الزمني بين صدور أصل القانون واعتماد التعديلات الأمر الذي يفهم منه رغبة المشرع في احتواء متطلبات الحركة التعاونية متنامية الأهداف والأساليب ومحاولة قانونية لتحقيق ما نصت عليه المادة الأولى من القانون المذكور حيث عرفت التعاون بما يلي: (التعاون تنظيم جماهيري اجتماعي واقتصادي هدفه تطوير العلاقات الاقتصادية في المجتمع من النمط الفردي إلى النمط الجماعي وبما ينسجم مع السياسة العامة للدولة وبما يحقق أفضل الأداء للحركة التعاونية) وإذا ما حللنا هذا النص نستطيع بسهولة تامة وبوضوح أن نكون فكرة ولو بصورة عامة عن أهمية هذا الصرح الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة لحياة المواطن صاحب الدخل المحدود وحجم تأثيره في رفع مستواه المعيشي وتأمين متطلباته اليومية وفي بعض الحالات ومن خلال النمط الانتاجي التعاوني، توفير دخول معقولة للأسرة المنتجة المنتمية للجمعيات الانتاجية، إضافة إلى التطور الذي يواكب هذه الحركة باتجاه العلاقات الاجتماعية.

وزيادة في دعم النشاط التعاوني فإن المادة (٤٣) من القانون المشار إليه أعلاه نصت على أعفاء التعاون من جميع الرسوم والضرائب وتملكيه العقارات أو تأجيرها له من دون بدل أو ببدل تشجيعي وهناك امتيازات أخرى عديدة غرضها تعزيز وتطوير التعاون.

ولم يفت المشرع حماية أموال هذه التنظيمات، إذا عد الأموال التعاونية أموالاً عامة يطبق عليها ما يطبق على المال العام من قوانين عقابية على الرغم من أن المال التعاوني (مالاً خاصاً) ملك صرف للهيئات العامة حصراً، ثم أخضع حسابات الاتحاد العام للتعاون وتشكيلاته كافة إلى رقابة ديوان الرقابة المالية على سبيل التحسب من سوء الاستخدام أو التسريب.

وهنا نجد أنفسنا أمام علامة استفهام يرسمها الواقع الراهن للتعاون ويطرح الآتي نفسه بإلحاح.

هل استطاعت الحركة المذكورة أن تحقق أهدافها طالما توفرت لديها هذه الإمكانات أو إنها عجزت عن ذلك؟

ولكي نجيب على هذا التساؤل لابد من أن نتجرد من أية مؤثرات ذاتية أو حالات شخصية وأن نتوخى المصداقية والدقة في ذلك.

فمن تلك الأسباب وصول بعض العناصر إلى مركز صنع القرار التعاوني وهي غير مؤمنة بالمبادئ التعاونية أصلاً بالنظر لتغليبها المصلحة الشخصية على المصلحة العامة أو إنها وصلت إلى المركز المذكور وهي غير مؤهلة علمياً وبالتالي ابتعدت عن إمكانية صنع القرار اللازم والسليم، مما أدى إلى ضياع أو تبديد وإلحاق الخسارة الأكيدة وهناك أمور أخرى أدت أدواراً رئيسة في إفراغ النشاط التعاوني من أهدافه العادلة والنبيلة منها تبوء المواقع القيادية عناصر متبرجزة ومتغطرسة لشعورها بإنها محمية من المحاسبة والمعاقبة. معصومة من الزلل والخطأ!!

مصرف لبنان المركزي ينفي وجود أموال عراقية غير مشروعة

نفى حاكم مصرف لبنان المركزي وجود أية اموال غير شرعية في القطاع المصرفي اللبناني عقب اعلان السفير الأمريكي بالعراق فتح تحقيق في معلومات تشير الي ان ٣٠٠ مليون دولار اخرجت نقدا من البنك المركزي العراقي ونقلت جوا الي لبنان. وبين الحاكم أن هيئة التحقيق الخاصة بمكافحة تبييض الاموال تراقب التحويلات الواردة والصادرة من والي المصارف اللبنانية وخصوصا النقدية منها وتتاكد من ان كل التحويلات موثقة بمستندات رسمية. ومن جهة أخرى أكدت مصادر صحفية ان البنك المركزي العراقي استعاد ٢٠٠ مليون دولار كانت قد حولت نقدا الي مصرفين اردني ولبناني مؤخرا بناء على طلب وزير الدفاع العراقي

اقامة ورشة متخصصة لدراسة نظم الاتصالات المستخدمة بالعراق

أقيمت مؤخراً حاليا في لندن ورشة عمل متخصصة تحمل عنوان نظام التيترا : نظام لاسلكي للخدمات العامة في العراق، حيث تهدف هذه الورشة الى مناقشة نظم الاتصالات المستخدمة من قبل القطاعات المهمة في الدول المتقدمة والشركات الكبيرة. وستُسلط هذه الورشة الضوء على طبيعة نظام التترا وعن اوجة التشابه والاختلاف بينها وبين الهواتف النقالة العادية، بالأضافة للدور المهم الذي يقوده النظام في استخدامات اجهزة الشرطة والجيش والامن وحقول النفط وقطاعات أخرى مهمة.

الفائض التجاري الياباني يتجاوز ١١٥ مليار دولار

ارتفع الفائض التجاري الياباني العام الماضي الى اعلى مستوياته في خمس سنوات محققا ١١٥,٣ مليار دولار.

ودعم هذا الفائض زيادة الصادرات بينما احتلت الصين بما فيها هونغ كونغ مركز الشريك التجاري الأول لليابان بدلا من الولايات المتحدة اول مرة منذ الحرب العالمية الثانية.

وأكدت بيانات صادرة عن وزارة المالية اليابانية ارتفاع الصادرات اليابانية بنسبة ١٢,٢٪.

وصعدت الواردات من دول شرقي آسيا بنسبة ١٢,٦٪ لتحقق مستوى قياسيا إذ بلغت ٢٢,٢ تريليون ين (٢١٣,٢ مليار دولار) جراء زيادة مشتريات الرقائق وقطع إلكترونية أخرى وأجهزة سمعية.

وسجلت اليابان فائضا تجاريا مع الصين وهونغ هونغ بلغ ١,٤٥ تريليون ين (١٤ مليار دولار) فيما تجاوزت واردات اليابان من الصين وارداتها من أية دولة آسيوية أخرى.

واستمرت اليابان في تحقيق أكبر فائض تجاري مع الولايات المتحدة حيث بلغ ٦٦,٩ مليار دولار وهو ما يتجاوز ٥٠٪ من الفائض التجاري الياباني.

مسؤولون في مجلس الأمن الروسي:

خفض الديون العراقية يلبي تطلعات المصالح الاقتصادية الروسية

موسكو / وكالة انترفاكس الروسية

قالت مصادر في المكتب التنفيذي لمجلس الأمن الروسي انه يتم التوجه لتبني قرار يقضي بخفض الديون العراقية. و من بين الأسباب التي حدت لاتخاذ مثل هذا القرار، مصالح الشركات الروسية في التخطيط للمساعدة في إنعاش الاقتصاد العراقي. ووضع العقود الموقعة خلال عهد النظام السابق قيد التنفيذ.

و قد تم التصريح بهذا التعليق ضمن مؤتمر عرض على الانترنيت، تناول المفهوم الجديد للأمن القومي الروسي. و قالت هذه المصادر.

أولا . وافقت روسيا على اتخاذ هذه الخطوة تضامنا مع الشعب الصديق في العراق.

ثانيا . إن تبني هذا القرار جاء وفقا للمصالح الاقتصادية الطويلة الأمد التي تهدف إلى مساعدة الشركات الروسية للمشاركة في إنعاش الاقتصاد العراقي و تنفيذ العقود السابقة مع الجانب العراقي.

و قال وزير المالية الروسي الكسي قادرين في مقابلة أجريت في وقت سابق أن ديون العراق الحقيقية إلى روسيا تصل الى ١٠ مليار دولار. و قال أيضا أن هذه الديون ستخفض بإعادة هيكلتها لتصل من ٧٠٠ مليون إلى مليار دولار.

و أضاف انه سيتم تخفيض ما يقارب ٩٠٪ من مجمل الدين العراقي إلى روسيا. و من المؤمل اكتمال هذا النهج بحلول ٢٠٠٨,

ترجمة : سامي عبد الله

البنتاغون : كلفة حرب العراق وصلت إلى ١٠٢ مليار دولار بنهاية أيلول ٢٠٠٤

أنفقت الإدارة الاميركية ما يصل الى ١٠٢ مليار دولار بنهاية شهر أيلول الماضي لتغطية تكاليف الحرب على العراق و احتلاله، أي بواقع ٤,٨ مليار دولار شهرياً، وفقاً لما ذكره مكتب مدقق الحسابات التابع للبنتاغون.

و أضاف مكتب مدقق الحسابات أن البنتاغون أنفق ٣,١ مليار دولار في شهر أيلول من عام ٢٠٠٤، و هو ما يشكل الكلفة الأقل التي يتكبدها البنتاغون منذ تشرين الثاني الماضي، حيث وصلت النفقات في حينها الى ٢,٧ مليار دولار.و من المتوقع أن يطلب مسؤولو الإدارة الاميركية من الكونغرس منحهم تمويلاً إضافياً يبلغ ٧٠ مليار دولار لتمويل عملياتها في العراق بحلول شهر شباط ٢٠٠٥ و بما يتعدى نطاق الميزانية الدفاعية لسنة ٢٠٠٦ المالية.

و تغطي تلك الكلفة الكلية الفترة التي ابتدأت بالنشر الأولي للقوات الأميركية نهاية خريف و بداية شتاء عام ٢٠٠٢ وانتهت في شهر أيلول الماضي . و كانت الإدارة الأميركية قد رفعت عدد قواتها العاملة في العراق بداية هذه السنة من ١٣٨٠٠٠ الى ١٥٠٠٠٠ جندي لتوفير حماية إضافية للانتخابات العراقية نهاية شهر كانون الثاني من عام ٢٠٠٥ و للتعويض عن حالات التأخير التي اعترت تدريب قوات أمن عراقية جديدة.

و في هذا الإطار قال ستيفن كوسياك محلل الميزانيات الدفاعية في مركز تقديرات النفقات والستراتيجيات إن يتخذ من واشنطن مركزاً له بأن المبلغ الكلي الذي تم إنفاقه " يبدو متوافقاً مع التقديرات الحديثة حول كلفة العمليات في العراق". و أضاف : " لكن من المهم أن نتذكر أن تلك الأرقام تشير فقط الى ما تم إنفاقه في إطار إلزامي –أي ما تم دفعه في إطار العقود أو الأموال التي أنفقت في دفع المرتبات و الفوائد".

و يقول كوسياك : " لا يعكس ذلك المبلغ بالضرورة تكاليف العمليات العسكرية الحقيقية في العراق، فربما ما زال يترتب علينا أن ندفع بعض القوائم الضخمة من أجل إستبدال بعض المعدات العسكرية التي أنهكتها تلك العمليات ".

و طبقاً لمارتن ميهان عضو الكونغرس الديمقراطي من ولاية ماساتشيوستس فإنه سيكون على الجيش الأميركي أن ينفق أكثر من ١٠ مليارات دولار هذه السنة لإستبدال العربات العسكرية التي تعرضت للإجهاد أسرع من المتوقع بأربعة أضعاف نتيجة الاستخدام العسكري المكثف في العراق. و يعد ميهان عضواً في لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس النواب الاميركي.

الإنفاقات

و يفصل ما بين إنفاق تلك الأموال و تجميع البيانات فترة تصل الى شهرين. و يدخل ما يصل الى ١,٧ مليار دولار (التي تعد جزءاً من انفاقات طارئة تم تضمينها في قائمة الإنفاق الدفاعي للسنة المالية ٢٠٠٥) ضمن إطار ال ١٠٢ مليار دولار.

من جهة أخرى ذكر موقع البنتاغون الرسمي على الشبكة الدولية للمعلومات أن خسائر القوات الأميركية بلغت أكثر من ١٣٥٥ جندياً في الوقت الحالي – و قد قتل أكثر من ١٢١٣ جندياً منهم منذ الأول من آيار من عام ٢٠٠٣، فيما زاد عدد الجرحى في صفوفها على ١٠٣٧٢,

و بالمقارنة مع الوضع في العراق فقد أظهرت الأرقام التي قام البنتاغون بنشرها بان الإدارة الاميركية أنفقت ٣٩,٨ مليار دولار في أفغانستان منذ غزوها في كانون الأول من عام ٢٠٠١ للإطاحة بنظام طالبان و مهاجمة شبكة القاعدة الإرهابية و حتى نهاية شهر أيلول ٢٠٠٤, و يقوم البنتاغون حالياً بوضع لمساته النهائية على الميزانية الدفاعية لسنة ٢٠٠٦ المالية التي سيتم نشرها في السابع من شهر شباط من عام ٢٠٠٥, و في سياق متصل قالت المتحدثة باسم البنتاغون اللفتنانت كولونيل روزآن لينتش إن قائمة الإنفاق الدفاعي الإضافية المنفصلة " تمضي قدماً" لتصدر في ذات الوقت.

و قال كوسياك معلقاً : " السؤال الكبير يتركز حول مقدار التمويل الإضافي الذي ستطلبه الإدارة من الكونغرس لتغطية نفقاتها لعام ٢٠٠٥". و كان الكونغرس قد منح الإدارة تواً ما مقداره ٢٥ مليار دولار في إطار قائمة التخصيصات الدفاعية لعام ٢٠٠٥ لتغطية العمليات في كل من العراق و أفغانستان. و بحسب كوسياك فإن الكثيرين يتوقعون بأن تصل الطلبات المالية الإضافية الى ٧٥ مليار دولار أو حتى أكثر من ذلك.

و يستطرد بالقول : " ذلك سيدفع المبلغ الكلي الإضافي لعام ٢٠٠٥ الى حدود نحو ١٠٠ مليار دولار، و حتى إذا أخذنا بعين الإعتبار بأن إيقاع العمليات العسكرية كان أسرع من المتوقع و إن حجم القوات التي تم نشرها كان أكبر مما تم تصوره نوعاً ما فإن ذلك الرقم يبدو كبيراً للغاية بالنسبة لسنة واحدة".

و يضيف كوسياك انه بالإضافة الى تلك الطلبات المالية الإضافية الضخمة فالنفقات ستضم على الأرجح مقادير وافرة " بدرجة كبيرة" من الأموال لشراء المفردات التي ليست لها علاقة مباشرة واضحة بالحرب مثل إستبدال أو شراء معدات حربية جديدة.

ترجمة : عمار أسعد عن شبكة بلومبيرغ الإخبارية

شركة أمريكية تشتري كريستيان لاكروا

باريس ،(CNN)

تخلت مجموعة LVMH عن شركة كريستيان لاكروا التي أسست عام ١٩٨٧ للمجموعة الأمريكية فاليك، على وفق ما أعلن متحدث باسم عملاق مستحضرات التجميل والألبسة.

ونقلت أسوشيتد برس عن المتحدثة فلورانس شيلر إن عملية البيع تؤكد استراتيجية التركيز على العلامات الشهيرة التي تشهد نموا مضطردا."

وتحتكم LVMH على الحق الحصري لخمسين علامة تجارية مسجلة لمنتوجات شهيرة على المستوى الدولي مثل لويس فويتون وكريستيان ديور.

ولم يتم الكشف عن الشروط المالية للصفقة غير أن مصدرا قريبا من المفاوضات قال إنها "رمزية."

وأوضح "عندما تخسر أي دار مالا وجزءا كبيرا من وجودها فإن أية صفقة ينبغي أن تعكس هذا."

غير أنه أضاف أن الماركة معروفة جدا وهذا يساوي مبلغا من المال.

ومهما كان حجم هذا المبلغ فإنه لن يساوي سوى قطرة من بحر في حساب LVMH التي سجلت رقم معاملات بلغ ١٢,٦ مليار يورو عام ٢٠٠٤,

وسبق لنفس المجموعة أن باعت العلامتين الأمريكيتين هارد كاندي ويوربان ديكي لنفس الشركة الأمريكية فاليك.

توقعات بوصول عجز الميزانية الامريكية الى ٤٢٧ مليار دولار

توقع البيت الابيض ان يصل عجز الميزانية الامريكية الى مستوى قياسي يبلغ ٤٢٧ مليار دولار عام ٢٠٠٥,

لكن مسؤولين قالوا ان الادارة الامريكية ستفي بتعهدها بخفض العجز الى النصف خلال خمس سنوات وسيكون خفض الانفاق العام احدى الوسائل لتحقيق ذلك.

واخذ البيت الابيض في اعتباره في هذا التوقع قيمة مبلغ اضافي يبلغ ٨٠ مليار دولار تسعى الحكومة الامريكية للحصول عليه من الكونغرس لتمويل عمليات عسكرية.

يأتي ذلك في الوقت الذي قالت فيه منظمة محايدة ان عجز الميزانية في عام ٢٠٠٥ سيبلغ ٣٦٨ مليار دولار لكن ذلك لا يشمل تكاليف العمليات العسكرية.

وكان مكتب الميزانية التابع للكونغرس قد توقع في وقت سابق ان يبلغ العجز ٣٤٨ مليار دولار في السنة المالية لعام ٢٠٠٥,

ووصل العجز في الميزانية الامريكية الى مستوى قياسي بلغ ٤١٢ مليار دولار في الاشهر الاثني عشر المنتهية في ٣٠ ايلول ٢٠٠٤ بعد ان بلغ ٣٧٧ مليار دولار في السنة المالية السابقة.

وانحى الجمهوريون باللائمة في حجم العجز على تباطؤ النمو الاقتصادي بعد هجمات ١١ ايلول ٢٠٠١ والعمليات العسكرية المستمرة في العراق وافغانستان.

وفي المقابل اتهم الديمقراطيون الرئيس الجمهوري جورج بوش باستبعاد التكاليف المتعلقة بالعراق من الميزانيات السابقة لتحقيق الهدف الخاص بخفض العجز وهو اتهام تنفيه الادارة الامريكية.

وضعف الدولار الامريكي في الاشهر الاخيرة وسط حالة من التوتر في السوق بشأن حجم العجز في الميزانية والميزان التجاري.

واتسعت الفجوة بين الصادرات الامريكية والواردات في تشرين الثاني لتصل الى ٦٠ مليار دولار وهو رقم قياسي.

ويقول مكتب الميزانية التابع للكونغرس ان يتوقع انخفاض "منتظم" للدولار خلال العامين القادمين لان العجز في الميزانية والميزان التجاري يؤدي الى عزوف المستثمرين.

لكنه يشير الى ان الانخفاض في سعر الدولار سيساعد المصدرين ويعزز نمو الاقتصاد الامريكي.

ويتوقع المكتب ايضا ان يصل العجز الاجمالي للميزانية ٨٥٥ مليار دولار في الاعوام من ٢٠٠٦ الى ٢٠١٥ هو تقدير افضل من التقدير السابق.

لكن محللين يقولون ان الارقام الجديدة لم تأخذ في اعتبارها التكاليف المحتمل ان تصل الى ما يتراوح بين تريليونين و٣,٨ تريلون دولار لخطة الرئيس بوش لاصلاح قوانين المعاشات واستمرار التخفيضات الضريبية. وقد يزيد هذا الرقم ايضا بسبب المزيد من التكاليف العسكرية.